بين «ليونة المواقف» وسياسة «اليد الممدودة»

فرنسا - فراس عزيز ديب

جمودٌ في الأحداث والمتغيرات على المسار السوري كان سمة الأيام الماضية، هذا الجمود لم يخرقه إلا مواصلة قوات الجيش العربي السوري والحلفاء التقدم باتجاه «القريتين»، وما يحكى عن تحضيرات تقوم بها «جبهة النصرة» وبعض الفصائل الإرهابية المبايعة لها للهجوم على مناطق شرقي حلب.

لكن في المقلب الآخر، وعلى صعيد التصريحات والمواقف السياسية، فإن هذا الجمود انتفى وكسره حال التخبط الذي يعيشه محور الحرب على سورية، انطلاقاً من التصويب على ما حكي عن (تفاهم روسي أميركي) خلال زيارة كيري الأخيرة لموسكو تارةً، أو ارتدادات الانتصار السوري في تدمر تارةً أخرى.

في هذا السياق، لم يكن مستغرباً أن يخرج علينا إعلام «آل سعود» بمقال قال إنه استند على معلومات أميركية، يتحدث عن تفاهم (روسّي ـ أميركي) يقضي برحيل الأسد إلى دَولة «صديقة» خلالَ ستة أشهر، كجزء من صفقة الحلّ السياسي في سوّرية. كذلك الأمر لم يكن مستغرباً أيضاً الرد الروسّي على هذه الأكاذيب، تحديداً أن الرد اتجه مباشرةً نحو من ادعت الصحيفة بأنها استقت المعلومات منه، لكن المستغرب أن بعض تجار السياسة والصحافة أخذوا تلك الأكاذيب وبنوا عليها.

بما يتعلق بتجار الصحافة، فهم بدؤوا يتحدثون عن فرضية أنه في عالم الصحافة تسريبات كهذه تتم كنوعٍ من الرسائل غير المباشرة، وهنا نسأل هؤلاء لكونهم يقدمون أنفسهم كأشخاص يقفون على مسافة واحدة من الجميع (دولاً وتكتلاتٍ):

هل تسمّى هذهَ الدكاكين الإعلامية التي تُسبح بحمد «طويلي العمر» «صحافة»؟ هي لا يصح فيها حتى عبارة «إعلامَ البترودولار»، لأن هذه التسمية قد تُطلق فقط على ذاك الإعلام «العربي» الذي يتلقى تمويلاً «سعودياً»، لكن هذه الصحيفة وشقيقاتها هي صحف «سعودية» مهما ادعت تمثيلها للعرب في «المغترب». النقطة الثانية إذا كنتم تعتبرون أن صحف «آل سعود» صادقةٌ دائماً بما تسرب، فماذا عن المعلومات التي نقلتها يوماً عن ذاتِ المصادر حول إقامة الرئيس الأسد على متنِ باخرةٍ روسية وتنقله بين دمشق واللاذقية عبر (التاكسي هوبتر).

أما بخصوص تجار السياسة، فكان مضحكاً أن يخرج بعض ممتهني السياسة في لبنان ليبنوا على هذه التصريحاتٍ آمالهم، بل يدافعون عن دقة المعلومات المذكورة، عندها سنصفق لهؤلاء الشجعان، لكن لا ضَيرَ بأن نذكرهم ما داموا يؤمنون بصحفَ كهذه، فالأحرى أن يقوموا بالرد على إحداها، باعتبارها نشرت كاريكاتيراً يسيء للبنان واللبنانيين بكل مكوناتهم عندما اعتبروهم «كذبة نيسان»، مع التأكيد أن الصحيفة لا يمكن أن تتجرأ وتتواقح على بلد بكامله لو لم يكن ممولوها يعتبرون هذا البلد إحدى واحات مرابطَ نوقهم، ترى هل ستتفتّق المراجل، أم إنهم سيصمتونَ كالعادة؟

قطعاً سيصمتون، بل سيحمِّلون «حزب الله» مسؤولية هذا التطاول، لأنه لو لم يتدخل في سورية لما كانت الصحيفة أهانت دولة بكاملها، ولكن بتساؤلٍ منطقي: لماذا يصر «آل سعود» على كسر كل الجسور مع لبنان؟

القصة لم تعد قصة معاقبة لـ«حزب الله»، هي وصلت بالأمس لحد إغلاق مكاتب إحدى القنوات الإخبارية التابعة لـ«آل سعود» (طبعاً نهنئ من يعنينا أمرهم في لبنان بهذا الإغلاق)، فلماذا لا يقرر «آل سعود» كرد فعل رفع سقف «الحرد» وقطعَ العلاقات الدبلوماسية، أم إن وجود السّفارة ضروري! أولاً لدفعِ المعلوم لمستحقيه، وثانياً كوكرٍ للتآمر قد يقود «داعش» للانتصار على «النصرة» في «جرود القلمّون» وبداية دخولها الرسمي إلى لبنان؟

ربما هناك فرضية أخرى مرّرنا عليها منذ أسابيع؛ لكنها اليوم فيما يبدو بدأت تنضج في ذهن الأميركيين و«الإسرائيليين» مع تواصل الهزائم هنا وهناك، قوامها أن من يحصل على سورية يصبح لبنان بالنسبةِ له تحصيلَ حاصل: هي استثمار في المعركة السياسية حول مستقبل سورية، تكفل وجود فريق «١٤ آذار سوري».

نتفق مع الفكرة القائلة إن «آل سعود» لم يُمنحوا موهبة التفكير، لكن كل هذا الأمر يتم في إطار التحضير «الإسرائيلي» لمرحلة ما بعد أوباما، إن كان لجهة تأكيد أقطاب معارضة على التودد نحو الكيان الصهيوني، أو الولاء المطلق لـ«آل سعود». نحن الآن تجاوزنا مرحلة «كمال اللبواني» أو «فريد الغادري»، نحن الآن بمرحلة ربيب «آل سعود» «أحمد الجربا» الذي أكد حتمية فتح قنوات اتصال مع الكيان الصهيوني، وطبعاً عندما يصل بالتصريح لهذا المستوى فإن القنوات فُتحت وانتهى الأمر، كيف لا وعرّاب حزبه الجديد «محمد دحلان»!

أما رئيس وفد معارضة الرياض «أسعد الزعبي» فهو ذهبَ أبعدَ من ذلك عندما تحدث من يريد «جلب الديمقراطية للشعب السوري» بأن السوريين لن ينسوا ما قدمه لهم «آل سعود» (حتى لو ماتوا من أجلها فهو قليل). لن نسأله لماذا لا يأتي إلى سورية ويحارب إلى جانب التنظيمات الإرهابية الممولة من «آل سعود» وعندها يحقق مراده، لكننا سنجيبه باسم من نمثّل من سوريين (لا يحق لأحد ادّعاء الحديث باسم السوريين ككل)، بأننا فعلياً لن ننسى ما فعلهُ «آل سعود» بنا، وليس لنا، تحديداً أننا متنا بسببهم، لكنّ مثلكَ من يليق به أن يموت لأجلهم.

كل ما يَحدث الآن من تموضعات تثبت أن المعركة السياسية انطلقت رسمياً وهي أقسى من المعركة العسكرية لأنها معركة أفكار، ومعركةٌ بوجه من يعتبرون الانتماء للوطن مجرد وجهة نظر، أو يعتبرون الوطن كعكةً كبيرةً عليهم اقتسامها كلٌ حسب طموحاته.

على سبيل المثال فإن الذي استثني –مؤقتاً– من محادثات جنيف يهدد السوريين بأن «إسرائيل الشمال» ستكون أمراً واقعاً، فقوات الجيش العربي السوري لن تدخل المناطق التي فيها مرتزقته إلا بموجب اتفاق رسمي، وحكماً فإن الاتفاق الذي يحلم به يجب أن يضمن له بالحّد الأدنى التفرّد بالمناطق التي يسيطر عليها، وربما فرضَ تأشيرة دخول على باقي المواطنين الدين يحملون الجنسية السورية. أما «معارَضة الرياض» ومن يلوذ بها فهو يهددنا منذ الآن بأن «إسرائيل الجنوب» ستكون أمراً واقعاً، فهل فهمنا الآن لماذا يصرون بما فيهم الدول الغربية على اختصار المعارضة السورية بـ«وفد الرياض»؟

بين هذا وذاك خرج كلام الرئيس الأسد لوكالة الأنباء الروسية ليزيل العبء عن الوفد الرسمي السوري لمحادثات جنيف، والذي يطالبه البعض بما يسمونه (المزيد من الليونة). كلام الرئيس الأسد تجاوز مرحلة الليونة لما يمكننا تسميته «اليد الممدودة»، منحته اللغة الدبلوماسية الكثير من العبارات التي تضع الآخر أمام مسؤولياته، فمثلاً هو لم يقل (لن نطبق الفدرالية)، بل قال: (إن سورية صغيرةٌ على الفيدرالية). الأسد اعتبر أن كل التفاصيل المتعلقة بالدستور الجديد لن تكون موضع خلاف، حتى إن اليد الممدودة وصلت لإمكانية إجراء انتخابات مبكرّة في حال اتفق الشعب السوري على ذلك. هي مناورةٌ ذكيّةٌ وضعت الكثير من النقاط على الحروف، وبطبيعة الحال فإن كلام الأسد هو بمنزلة وثيقة سيتسلح بها الوفد الرسمي بما فيها الحديث عن الدول صاحبَة الأولوية في إعادة الإعمار، بمعنى آخر:

خارج إطار وحدة سورية وعلمانيتها وسيادتها لا يوجد لدينا سقفٌ للتفاوض، فهل أنتم جاهزون؟ ربما ليسوا جاهزين، فأول ما سيرفضونه هو علمانية الدولة لأنها ستعني حكماً قطع الأذرع الوهابية من سورية إلا إن كنا نظن أن الأمور ستعود لسابق عهدها من خلال ما يسمى «العلاقات الأخوية»، ربما هذا الأمر أكثر ما يخيف المواطن السوري، تحديداً بعد ما قالته الدكتورة «بثينة شعبان» بأن الانتصار في تدمر سيفتح المجال للعمل العربي المشترك! هل ما زال هذا الكلام قابلاً للتطبيق حقاً؟.

شرطَ تحقيقه هو زوال تلك الحكومات التي صبّت قراراتها في مصلحة الكيان الصهيوني، فمن سيسمح بسقوطها؟!

بعد أن عينت مبعوثاً خاصاً للسلام إلى سورية

بكين تريد مقعداً على طاولة النظام الشرق الأوسطي المتشكل

أنس وهيب الكردي

توحي أحدث نقلة أجرتها الصين بأن الأزمة السورية باتت على سكة حل لا عودة عنه؛ ففي خطوة تؤكد عزوفها عن سياسة النأي بالنفس عن شؤون الشرق الأوسط، عينت بكين مبعوثاً خاصاً للسلام إلى سورية.

أرادت الحكومة الصينية لهذا التعيين أن يكون إشارة إلى جميع الأطراف الدولية (بالأخص الولايات المتحدة وروسيا)، توضح عزمها على المشاركة في الحصيلة النهائية للحل السوري. كما بعثت بكين رسالة للقوى الشرق الأوسطية، فحواها: ضرورة احترام نصائح الصين «الحكيمة» لدى تسوية أزمات المنطقة. بالنسبة للصين، ما بات على المحك في القضية السورية، هو مسألة جوهرية، لا تتعلق فقط بشكل النظام الإقليمي المقبل، توازناته وأدواره، بل أيضاً بتوازنات القوى العالمية، والنظام الدولي المتشكل.

فعلى الرقعة الآوراسية، تدور صراعات دولية وإقليمية في أربعة مسارح جيوسياسية. شرق آسيا، وسط آسيا، الشرق الأوسط وشرق أوروبا. تتركز تلك الصراعات في أربع مناطق أو دول، هي على التوالي: كوريا وبحر الصين الجنوبي، أفغانستان، الهلال الخصيب، أوكرانيا. وتوجه نقلات روسيا والولايات المتحدة إستراتيجية تربط بين هذه المسارح. فالانسحاب الجزئي للقوات الروسية من سورية مرتبط بالوضع في أوكرانيا وأفغانستان، وبالأخص الأخيرة التي سيكون عام ٢٠١٧ عاماً مصيرياً في تقرير مستقبلها خلال النصف الأول من القرن الحالي.

ولطالما انخرطت الصين كفاعل جيو إستراتيجي، في الأزمات القريبة من حدودها: كوريا، بحر الصين الجنوبي وأفغانستان، مفضلةً في الوقت عينه البقاء على مسافة من أي أزمة بعيدة. لكن، لم يعد الأمر كذلك في الوقت الراهن. مبتعدةً عن نهجها التقليدي في البقاء على هامش السياسات العالمية، والمناطق المتأزمة، كشفت بكين منذ مطلع عام ٢٠١٦، عن اهتمام بمنطقتي الشرق الأوسط وشرق أوروبا؛ فمن السياسة العربية الجديدة، التي أعلنتها وزارة الخارجية الصينية، إلى جولة الرئيس الصيني شي جينبينغ الشرق أوسطية على السعودية ومصر وإيران في شهر كانون الثاني الماضي، إلى زيارته أواخر شهر آذار الماضي إلى العاصمة التشيكية براغ؛ إشارات تدل على تحول الحكومة الصينية إلى التعامل بفاعلية مع الديناميكيات الشرق أوسطية والأوروبية.

يعكس التحول الصيني المستجد، الصورة الجديدة لتوزع القوة على الصعيد العالمي، كما يؤشر إلى انتهاج بكين سياسة عالمية الأبعاد تتناسب مع قوتها المتنامية، والأوضاع الإستراتيجية. هذا التحول يأتي في وقت قررت واشنطن وموسكو اجتراح تسوية نهائية للأزمة السورية (والأزمة الأوكرانية؟) وإعادة ترتيب الشرق الأوسط وفقاً لمصالحهما. عمل الكرملين والبيت الأبيض على استبعاد القوى الدولية والإقليمية الأخرى عن مفاوضات التسوية السورية، أو ببساطة، عاملا تلك القوى كأدوات تصديق على ما يتوصلا إليه من اتفاقات وتفاهمات.

وبينما يبدو أن التسوية الشرق أوسطية أخذة بالتبلور، وفي قلبها المسألة السورية، بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأميركي جون كيري، عززت الصين دورها في الجهود الدبلوماسية حول سورية، على الأقل في البداية. من هنا، كانت دعوتها أواخر عام ٢٠١٥ الماضي، الحكومة السورية والمعارضة إلى محادثات سلام على الأرض الصينية. أظهرت الحكومة الصينية بدعوتها تلك اهتمامها بأن يوقع اتفاق التسوية الخاص بحل الأزمة السورية، لا في سويسرا (كما تفضل الأمم المتحدة)، بل في الصين.

ما تبغيه بكين يتمثل في: المشاركة بالقسمة الجديدة وعدم ترك الساحة لواشنطن وموسكو وحدهما كي تستفردا بتقرير مصير الشرق الأوسط، وأيضاً، المساهمة في ضبط توازنات هذه المنطقة «السابحة على بحري النفط والإسلام»، سواء الدولية أو الإقليمية. بكلمات أبسط، لم تعد بكين تقبل أن تسوى مشاكل الشرق الأوسط من دون أخذ مصالحها بالحسبان. وتعيين مبعوث صيني للسلام في سورية، هو أحدث أداة، بين سلسلة أدوات ستتلاحق تباعاً خلال العام الحالي، هدفها تأمين مقعد لبكين على طاولة النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط. تدرك الصين أن هذا النظام المتشكل سيكون له تداعيات بارزة على الساحات الجيوسياسية القريبة من الصين: بحر الصين الجنوبي، كوريا وأفغانستان، وخصوصاً أن الأخيرة تعيش مخاض ما بعد الانسحاب الأميركي.

الرئيس الصيني خلال لقائه الرئيس الإيراني (من الإنترنت)

أكد أن التوطين ممنوع في الدستور

باسيل: سورية تشهد تطورات إيجابية في مكافحة الإرهاب والعملية السياسية

وكالات

اعتبر وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل، أن ثمة تطورات إيجابية تشهدها سورية، تتمثل في استمرار الحرب على الإرهاب واستكمال العملية السياسية التي بدأت بالفعل.

وفي رده على سؤال عن نظرته للوضع الحالي في سورية، خلال مقابلة أجرتها معه وكالة «سبوتنيك» للأنباء، رأى باسيل، أن التطور الإيجابي الأول الموجود هو في مجال مكافحة الإرهاب ودحره، ولكن هذا التطور ينبغي استكماله. أما الأمر الإيجابي الآخر، حسب باسيل، فهو النمط المتطور الذي تشهده العملية السياسية، التي بدأت بالفعل، ويجب استكمالها، بحيث تنتهي إلى ضمان خيار حر للشعب السوري لتحديد مصيره انتقالاً وثباتاً».

وعن إمكانية مشاركة لبنان في الاجتماعات المقبلة لمجموعة «العمل الدولية حول سورية» قال باسيل: «لبنان يشارك حيث تكون مشاركته مفيدة، وأقصد بذلك المشاركة السياسية لدعم سورية، الدولة الموحدة، ولكن لبنان يبتعد عن النقاط الخلافية القائمة بين السوريين، لأننا نعتقد بأن ترك المجال للسوريين أنفسهم لكي يقرروا بأنفسهم، وأن يختاروا ممثليهم عبر الانتخابات، هو الحل الأفضل والأنسب لهم، مع أننا، وبحكم تجربتنا اللبنانية، نقدم النصح والتصورات اللازمة بغرض الوصول إلى استقرار دائم وطويل الأمد في سورية، وليس تسوية مؤقتة مفروضة من الخارج لن تدوم».

وعمن يقول: إن لبنان قد يكون نقطة استهداف جديدة للإرهاب، وخصوصاً بعد الهزيمة التي تكبدها تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، في تدمر والإجراءات التي يمكن اتخاذها لمنع سيناريو كهذا، قال باسيل: «هذه المخاوف لم تتوقف يوماً، طوال الفترة الماضية، حاول الإرهاب اختراق الحدود، والتغلغل من الداخل، أي ضمن المجتمع اللبناني، سواء في المخيمات الفلسطينية أم المخيمات السورية أو داخل أي بيئة أو حي قد يظهر أنه غير ناقم على الإرهاب، هذا الاعتبار نضعه دوماً في الحسبان، كما أن ثمة مخاوف من أن تعمد بعض الجهات الراعية للإرهاب والمموّلة له إلى خلق بدائل له بعد سلسلة الهزائم في سورية، ولبنان ربما يكون أحد هذه البدائل المحتملة، ولهذا السبب فإن ثمة حاجة ملحّة إلى زيادة الوعي وتعزيز الوحدة الوطنية مقابل الإرهاب ومنابعه، وضمان توافر دعم دولي يصل إلى حدود تقديم المساعدة السريعة للجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية لمكافحة الإرهاب».

وبخصوص المخاوف من توطين مئات آلاف النازحين السوريين في لبنان، وكيفية مواجهة هذه المشكلة، قال باسيل: إن «هذه القضية أثرناها منذ بدء الأزمة السورية، ولم نتوقف، ولن نتوقف، لأننا نراها وجودية للكيان اللبناني والدولة اللبنانية، لقد أثرنا هذه القضية خلال اجتماعات مجموعة العمل الدولية حول سورية، وخلال التباحث على طاولة المفاوضات، بوجود ممثلي الدول العشرين المشاركة، نجحنا في إقناع تلك الأطراف بأن عودة اللاجئين إلى سورية يجب أن تكون آمنة، وفي الوقت ذاته كاملة وإلزامية، ما يعني ضمان عودة كل النازحين مع بدء حل سياسي وانتهائه».

وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل

وتابع باسيل: «نحن نرى أن لا حل كاملاً في سورية ما دام هناك مواطن مهجر من بلده ولا يمتلك أسباب العودة الآمنة واللازمة والحياة الكريمة، والتوطين، هو أمر ممنوع في دستورنا، كل مهجر مظلوم، ومن المؤكد أنه حاقد على من تسبب بتهجيره، وربما يرد على ذلك بشكل انتقامي قد يصل إلى حد العنف عند البعض، وهو ما يساهم في عدم الاستقرار، وصولاً إلى تغذية الإرهاب أقله في الجانب الفكري وتغذية الكراهية».

ورداً على سؤال إن كانت هذه القضية نتيجة إهمال، أو عجز، أو مؤامرة؟، أشار باسيل إلى أن هناك إهمالاً من جهة، وهناك عجزاً من جهة ثانية، وهناك أيضاً خطة ممنهجة وثابتة لتفريغ سورية من بعض عناصرها المعتدلة والملتحمة في مكونات المنطقة هذه، لكي تصبح هناك كيانات متفرقة على حساب الدول القوية والمركزية والموحدة، الهدف هو خلق كيانات متبعثرة، تتصارع بينها، بما يريح أطرافاً متربصة بالمنطقة، مثل إسرائيل أو غيرها من الدول التي تفضل أن تصبح منطقتنا مشرذمة بما يسهّل عليها نهب ثرواتنا».

وعن تقييمه للدور الروسي عسكرياً وسياسياً في سورية، قال باسيل: «نحن نرحب بكل من يقوم بشكل فعلي بملاقاتنا في أفكارنا الإنسانية، محاربة الإرهاب فكر إنساني معولم، وما قامت به روسيا أثبت أنها أكثر دولة جدية في مكافحة الإرهاب حتى الآن، وهو ما تظهره النتائج التي حققتها حملتها العسكرية في سورية، مقارنة بستين دولة أخرى. لذلك، فإننا دعونا إلى تحالف بين روسيا و«التحالف الدولي»، إلى جانب إيران ودول أخرى معنية، بما يضمن تشكيل قوة واحدة جدية في مكافحة الإرهاب.

وزير أردني: إغلاق الحدود السورية عطل صادرات عمان وأنقرة و«الرورو» حل مؤقت

وكالات

أفاد وزير النقل الأردني أيمن حتاحت، أن الأردن وتركيا يجمعهما تحد مشترك، وهو إغلاق الحدود السورية، مشيراً إلى أنه «قبل الأحداث الجارية في سورية، كانت الشاحنات التركية تعبر مروراً من الأراضي السورية والأردنية، إما لخدمة السوق المحلي الأردني أو ترانزيت، إلى دول مجلس التعاون الخليجي».

في تصريح صحفي له لوكالة «الأناضول» للأنباء، نقله موقع «ترك برس» الإلكتروني التركي، قال حتاحت: «في نفس الوقت تعطلت صادراتنا إلى تركيا ودول البلقان وأوروبا، ومن هنا بدأنا البحث عن حلول مؤقتة لحين عودة الأمور إلى طبيعتها».

وأكد حتاحت أن إطلاق رحلات «رورو»، تأتي كحل «بديل ومؤقت لأنقرة وعمان، نتيجة إغلاقات الحدود التي فرضتها الأحداث الجارية في سورية.

و«الرورو» هي اختصار لعبارة «roll-on roll-off»، وهو أسلوب يُستخدم في نقل البضائع بين البلدان، وهو عبارة عن خط ملاحي يتم من خلاله تصدير المنتجات من بلد إلى آخر على شاحنات تنقلها عبّارات، تُسمى «سفن الدحرجة»، وهي سفن مصممة لحمل السيارات، والقاطرات، والشاحنات التي تحمل بضائع، بين ميناءين، ثم تتابع طريقها براً.

وأضاف حتاحت: «ندرس مع شركات تركية كيفية تحميل البضائع الأردنية إلى أوروبا والسوق التركي، وكذلك السماح للشاحنات بالصعود إلى عبّارات أو بارجات تعرف بـ«الرورو»، حمولتها ٦٥ أو ١٢٠ شاحنة، وتنتقل من ميناء «الإسكندرون» بتركيا إلى ميناء العقبة بالأردن من خلال عبورهم للبحر الأحمر والبحر المتوسط، مروراً بقناة السويس.

وعن آلية عمل «الرورو»، بيّن حتاحت: أن «السائق يقوم بترك سيارته في الرورو ويذهب بالطائرة عبر رحلات العقبة – تركيا، إذ إن هناك خمس رحلات أسبوعية، ليقوم بتسلمها عند وصولها، وتستغرق الرحلة من العقبة إلى «الإسكندرون» نحو أربعة أيام».. وقال حتاحت: «التقيت وزير النقل التركي، بينالي يلدريم، بحضور رئيسي وزراء كلا البلدين، وقلنا إننا سنتعاون لتخفيف إجراءات النقل بـ«الرورو»، وتخفيض الرسوم المفروضة من الجانبين كي تكون مجدية، وسأقوم بزيارة في القريب العاجل ألتقي خلالها يلدريم، وإن شاء الله نستطيع القيام بالتجربة الأولى خلال نيسان».. ولدى سؤاله عن التكلفة المتوقعة، قال حتاحت: «ندرس مع الجانب التركي التكاليف المتوقعة، ومهما كانت بالتأكيد هي أفضل من التوقف، فبعض السلع ذات الأسعار المرتفعة التي تتحمل فرق الأجور فلا مشكلة لديها، ولكن الفرق سيحدث بالنسبة للسلع الأقل ثمناً التي لا تتحمل زيادة في أجور النقل».

تزايد الدعوات في أوروبا لإغلاق الحدود التركية السورية أمام داعش

وكالات

اعتبرت صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية أمس أن روسيا لقنت الدول الغربية درساً في كيفية التصدي للإرهاب.

وأوضحت الصحيفة، حسب وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، أن الدرس الروسي جاء عقب نجاح الجيش العربي السوري بالتعاون مع القوات الروسية بتحرير مدينة تدمر من عناصر تنظيم داعش المدرج على لائحة الأمم المتحدة للتنظيمات الإرهابية، وحماية الأقليات الدينية في سورية.

ولفتت إلى أن الانتصار الذي أحرزته روسيا في تدمر أبرز «ضعف الولايات المتحدة وحلفائها الفرنسيين الذين لم يكونوا من بين المحررين».

وحسب «لوفيغارو»، فإن الدرس الذي يجب استخلاصه من إستراتيجية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو أنه لا يمكن إلا للقوة أن ترغم «الايديولوجيا الإسلاموية» على التراجع، وشددت على ضرورة الكفاح ضد الإرهاب بلا هوادة.

في غضون ذلك، انتقد رئيس الحكومة السلوفاكية الأسبق يان تشارنوغورسكي وفق وكالة «سانا» للأنباء سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب، داعياً إلى تعديل السياسة الأوروبية وتقديم الدعم لدمشق وموسكو في مواجهة الإرهاب.

ففي مقال نشره موقع «بوستوي» السلوفاكي الإلكتروني، شدد تشارنوغورسكي على أن سورية، وبالتعاون مع روسيا، هما الجهة الوحيدة التي تواجه تنظيم داعش بفعالية. ولفت إلى أن الاتحاد الأوروبي، لو دعم، منذ البداية، الحكومة السورية وروسيا، لكان داعش مني بالهزيمة منذ فترة طويلة، ولما حصلت الاعتداءات الإرهابية الأخيرة في العاصمة البلجيكية بروكسل.

وأشار إلى أن داعش، الذي أعلن مسؤوليته عن تفجيرات بروكسل، يتلقى المال والسلاح والمتطوعين من تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي «الناتو». وأوضح أن الجيش السوري يتقدم في مواجهة الإرهابيين إلا أن القضاء عليهم يتطلب إغلاق الحدود التركية مع سورية التي لا يزال يتدفق عبرها السلاح والمال والإرهابيون والنفط المسروق، مبيناً أن الولايات المتحدة تقوم منذ عامين بقصف تنظيم داعش، غير أنه كان خلال ذلك الوقت يزداد توسعاً أما بعد أقل من نصف عام على بدء العملية العسكرية الروسية فقد تغير مجرى الحرب في سورية حيث بدأ هذا التنظيم الإرهابي يمنى بالهزيمة.

واعتبر أن الاتحاد الأوروبي «يتصرف في سياساته الخارجية كخادم مطيع للأميركيين، ولذلك يتبنى مواقف عدائية تجاه روسيا وسورية، وقد حصل على مكافأة نتيجة هذه المواقف على شكل هجمات بروكسل الإرهابية».